الاحتياجات المتعلّقة بالحماية المدنية والاستجابة لها

في سوريا

منظمة اللاعنف لتعزيز السلام

يناير 2026

للتواصل

فيلسيتي غراي
رئيسة قسم السياسات والمناصرة
FGRAY@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير احتياجات المدنيين في مجال السلامة وبناء السلام في سوريا، استناداً إلى لقاءات عدة أجريت مع المجتمعات المحلية السورية والمسؤولين والجهات المسلحة خلال بعثة استكشافية قامت بها منظمة اللاعنف لتعزيز السلام (NP) في سبتمبر 2025.

تأتي هذه الانعكاسات في وقت حرج. فقد وصف العديد ممن تم لقاؤهم كيف أن سنوات من الصراع والعنف والتمييز تركت خوفًا عميقًا وانعدام ثقة داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها. وتظهر آثار الحرب والدمار الواسع ليس فقط في المنازل والمباني والبنية التحتية فحسب، بل أيضًا في العلاقات الاجتماعية المتوترة وكذلك في تراجع الثقة المجتمعية.

إلى جانب الخوف، لا تزال عوامل الانقسام المجتمعي والتهجير والصعوبات الاقتصادية وانتشار الأسلحة وتغيّر ترتيبات الأمن والحكم تسهم في حالة من عدم اليقين. وأشارت الجهات التي تم لقاؤها مراراً إلى أن المظالم المختلفة يتم التعبير عنها بشكل متزايد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن أن تنتشر اللغة التحريضية وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة بسرعة. كما لفت العديد منهم إلى أن هذه الديناميكيات قد تسهم في التصعيد، سواء عبر الإنترنت أو على أرض الواقع، خصوصاً في غياب فرص الحوار المباشر.

وتساهم هذه التحديات مجتمعة في زيادة مخاطر الحماية التي يواجهها المدنيون في أنحاء سوريا، بما في ذلك:

- احتمال تصاعد التوترات بين الأفراد وتحوّلها إلى عنف على مستوى الأسرة أو المجتمع أو المنطقة.
- مخاطر التمييز على أساس الهوية أو المضايقة أو الاستهداف الذي يؤثر على الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم ممن قد يكونون عرضة للخطر.
- الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بما في ذلك العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية.

وشدد العديد من أفراد المجتمع المحلي على أنه من أجل بدء عمليات التعافي، يحتاج الناس إلى استعادة الشعور بالأمان في وجود بعضهم البعض، كما أكدوا على أهمية إعادة بناء العلاقات والثقة والروابط داخل المجتمعات المحلية في ما بينها. ومع الإقرار بأن هذه العملية ستستغرق وقتاً، أشاروا إلى أهمية زيادة التفاعل التفاهم وخلق مساحات آمنة تتيح للناس التواصل والتفاعل عبر مختلف الانتماءات الجغرافية والدينية والعرقية وغيرها من الهويات.

في ضوء ذلك، برز عدد من المبادرات التي يقودها المدنيون في جميع أنحاء البلاد والتي تحاول تحقيق الغاية المذكورة أعلاه. ومن النماذج التي اطلع عليها الفريق والتقى أصحابها ما يلي:

- مبادرات بناء السلام بقيادة الشباب في دمشق واللاذقية وحماة وحمص والسويداء وحلب لدعم الحوار والمصالحة والتواصل المجتمعي.

- المنظمات المحلية في اللاذقية التي تدير مراكز مجتمعية وأنشطة توعوية تهدف إلى تعزيز شعور المدنيين بالأمان.
- أفراد المجتمع المحلي الذين يتعاونون مع الجهات الأمنية للمساعدة في تهدئة التوترات المحلية.
- منظمات تطوعية تساعد الأفراد في اتنقل إلى أماكن عملهم بشكل أكثر أماناً.
- مجموعات تطوعية لتنظيم فعاليات ثقافية تجمع مشاركين من مختلف أنحاء البلاد لتبادل الخبرات والتعرف على التقاليد والثقافات المختلفة.
- مجموعات تعالج المخاطر المباشرة التي تواجه النساء وتوفّر مساحات للتفاعل اللاعنفي.
- لجان المصالحة المحلية التي تسهل الوساطة بين المجتمعات في دمشق.
- مجموعات شبابية تشكل فرقاً تطوعية لتعزيز التعايش السلمي في عدة محافظات.
- مبادرات الدعم النفسي والاجتماعي المجتمعية للمعتقلين السابقين.
- لجان محلية تضم رجال دين من مختلف الطوائف تتعاون للحد من التوترات الطائفية.

لا تزال هذه المبادرات غير مدعومة إلى حد كبير وغير مترابطة مع غيرها من الجهود الرامية إلى إنشاء مساحات مماثلة للأمان والتعافي، وبالتالي، فإن توسيع نطاق هذه المبادرات سيكون مجزأً للغاية بدلاً من أن يكون استثماراً منسقاً ومتكاملاً. ويعد هذا وقتاً حاسماً للاستثمار في تسهيل الروابط، وهو جانب لا يحظى حالياً بالتركيز الكافي ضمن المبادرات الإنسانية الدولية أو جهود بناء السلام. ومن أجل منع التصعيد، ووقف دوامات العنف، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام يوصي التقرير بإعطاء الأولوية لما يلي:

- التدابير التي تقلل من تعرض المدنيين للعنف، بما في ذلك التواجد الوقائي غير المسلّح في المناطق التي يُنظر إليها على أنها متوترة.
- المرافقة الوقائية غير المسلّحة على طول الطرق التي يشعر المدنيون بعدم الأمان فيها، مما يتيح الوصول إلى الخدمات وسبل العيش والتواصل عبر الانقسامات من خلال وسائل لاعنفية.
- دعم مبادرات المجتمعات المحلية التي تعطي الأولوية لبناء الثقة على المدى الطويل.
- دعم المبادرات المجتمعية التي تعمل على تحسين الوصول الشامل إلى الخدمات، بما في ذلك الدعم اللوجستي وتدابير بناء الثقة.
- تعزيز التشبيك والتيسير وتقديم الدعم لممثلي المجتمع المحلي للانخراط بشكل بناء مع الجهات المعنية بشأن مخاوفهم المتعلقة بالسلامة.
- ربط المجموعات المحلية التي تعمل على التحقق من خطاب الكراهية والشائعات ومكافحتها مع بعضها البعض بهدف توسيع نطاق العمل وتوفير الجهد والموارد وتعزيز القدرة الجماعية على التحقق.

يتطلب بناء السلام والتماسك الاجتماعي انخراطاً مستمراً. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن الانقسامات لا تزال عميقة للغاية بحيث لا تسمح بإجراء مناقشات أوسع حول المصالحة في الوقت الحالي. وفي هذا السياق، غالبًا ما وُصفت الخطوات العملية التي تعزّز السلامة والتواصل بأنها أسس ضرورية لعمليات طويلة الأمد.

لقد تعبنا من الدماء! عشر سنوات من الحوار أفضل من يوم واحد من الدماء!"

ناشطة في المجتمع المدني

© 2025 Nonviolent Peaceforce

المنهجية

تضمن التقييم زيارة استمرت شهراً إلى عدة مواقع في أنحاء سوريا، إلى جانب بحث مكتبي بين يوليو وسبتمبر 2025. وتستند النتائج إلى أكثرٍ من 60 مقابلة مع مصادر معلومات رئيسية (المفاتيح المجتمعية) ونقاشات مجموعات تركيز، شملت طيفاً واسعاً من الجهات المعنية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو السلطات وأفراد من المجتمع المحلي ومجموعات تطوعية ونشطاء وممثلون عن العشائر وأكاديميون ومنظمات منظمات المجتمع المدني سواء محلية أو دولية.

وخلال المناقشات مع المدنيين، جمع فريق البعثة وجهات نظر حول الخصائص الديمغرافية، وأنماط التنقل، وتصورات السلامة والأمن، ومخاطر الحماية التي تواجه الفئات المهمشة، بما في ذلك الأطفال، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الإنسانية.

مخاطر الحماية والاحتياجات

بينما تعمل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سوريا على إعادة بناء حياتها، فإنها تواصل القيام بذلك في بيئة وصفها العديد من المشاركين بأنها غير مستقرة ومليئة بالمخاوف المستمرة المتعلقة بالسلامة. وتشمل المخاطر والاحتياجات الرئيسية في مجال الحماية التي طرحت خلال البعثة ما يلي:

الانقسام المجتمعي وانعدام الثقة بين الفئات المختلفة: أشار المشاركون بشكل متكرّر إلى الانقسامات الجغرافية والدينية والسياسية والعرقية والعشائرية وغيرها من أشكال الانقسام التي شكلت تجاربهم خلال سنوات النزاع. لقد عاش الكثير من الناس فترات طويلة من الانفصال، في حين كانت فرص التفاعل مع المجتمعات الأخرى محدودة أو منعدمة في بعض الأحيان. أشار المشاركون إلى أن هذه الظروف ساهمت في انتشار انعدام الثقة وسوء الفهم والوصم الاجتماعي.

وفي الفترة الانتقالية الحالية، أعرب العديد من المشاركين عن قلقهم من أن هذه الانقسامات قد تتعمق أكثر. ومع توجيه الاهتمام بشكل كبير نحو العمليات السياسية على المستوى الوطني، وُصفت بعض النزاعات على مستوى المجتمع المحلي بأنها لا تزال دون حل، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم التوتر.

ومن بين الأشكال الرئيسية للوصم التي أشار إليها المشاركون في المقابلات تصورات الاختلاف بين سكان المناطق المختلفة، والعائدين والمجتمعات المضيفة، ومن غادروا ومن بقوا، والأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بجهات أو سلطات مختلفة، إضافة إلى الاختلافات اللغوية، والهويات العرقية والدينية. كما جرى ذكر المظالم المتعلقة بالمعاناة الماضية بشكل متكرّر.

ومن الأمثلة على المخاوف المتعلقة بالحماية المرتبطة بالهوية التي طرحت أمام فريق التقييم ما يلي:

- تقارير عن أطفال يواجهون عوائق في التعليم مرتبطة بالهوية أو اللغة، لا سيما بين فئات العائدين.

- إفادة مدنيين بأنهم يشعرون بعدم الأمان عند التنقل خارج مناطقهم بسبب الحوادث السابقة والتصورات السائدة حول الوضع الأمني.
- حالات عائلات الجنود السابقين الذين لا يزالون معرضين لخطر العنف الموجه، بما في ذلك الاختطاف والهجمات الانتقامية (وقد لجأ الكثيرون إلى تقييد تحركاتهم داخل قراهم).

> في السابق، كان الجميع يختلطون مع بعضهم البعض ولم تكن نعرف من ينتمي الى من. الآن هناك مجموعات، فالمسيحيون يجتمعون في مكان، والمسلمون في مكان آخر - لم يكن الأمر كذلك من قبل".
>
> أحد أفراد المجتمع المحلي، اللاذقية

خطاب الكراهية والعنف الرقمي: تعكس المساحات الرقمية بشكل متزايد الانقسامات في العالم الواقعي وتؤججها. إذ ينتشر خطاب الكراهية والشائعات التحريضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وغالباً ما تستهدف مجموعات عرقية أو سياسية. كما تغذي المعلومات الرقمية المضللة في تأجيج الخوف واللوم الجماعي والتعبئة، لا سيما بين الشباب، وقد أدت في بعض الحالات إلى ردود أفعال انتقامية في الواقع وتوترات متزايدة وأعمال عنف قائمة على الهوية. حتى الحوادث الأمنية الصغيرة أو الادعاءات التي يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تتصاعد بسرعة إلى عنف أوسع نطاقاً.

أكدت الأغلبية الساحقة من المشاركين على أن خطاب الكراهية يشكل خطراً على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء سوريا، موضحين تأثيراته على المستوى المحلي وكذلك المخاطر التي يشكلها على الوحدة الوطنية. وقد وُصفت وسائل التواصل الاجتماعي بأنها عامل مساعد ومفاقم للانقسامات على أرض الواقع، حيث أشار الكثيرون إلى أن الناس أكثر استعداداً أو ميلا للانخراط في أعمال عنف وتصريحات تحريضية بشكل علني على المنصات الالكترونية. وتحدث العديد عن تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل وإدارة المظالم، وكيف يُؤدي ذلك إلى تجاوز آليات حل النزاعات التقليدية، مثل الوساطة المباشرة أو المفاوضات الأسرية، مما يؤدي إلى إضعافها وتقويضها.

وأعربت السلطات في جميع المناطق عن قلقها البالغ إزاء هذه الاتجاهات، مشيرة إلى الحيرة والإرباك المرتبطين بكيفية التعامل مع المعلومات المضللة والمغلوطة والشائعات وتدخلات الذكاء الاصطناعي في وسائل التواصل الاجتماعي. كما أعرب الشباب عن شعورهم بضغط الأقران لمطابقة وجودهم على وسائل التواصل الاجتماعي بهوياتهم (على سبيل المثال، من خلال نشر كل حادث عنيف يتعلق بهوياتهم الخاصة دون مشاركة أي شيء علنًا عن أي أعمال ترتكب ضد مجموعات أخرى). وقد أفاد المشاركون بأن مستوى الإلمام بالثقافة الإعلامية منخفض أو ضعيف للغاية ضمن جميع الفئات الجغرافية والديموغرافية بالإضافة إلى مخاوف بشأن مدى سهولة تأثر الشباب بالعنف وتعرّضهم له من خلال المعلومات المضللة عبر الإنترنت.

> "قد تكون الأجيال الأكبر سناً أقل عرضة للتأثر بشائعات وسائل التواصل الاجتماعي وخطاب الكراهية لأنها عاشت مع مجتمعات متنوّعة ولديها فهم اجتماعي مختلف، على عكس الجيل الجديد."
>
> مسؤول حكومي، دمشق

نزاعات الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP): أدى تدمير السجلات والاستيلاء الثانوي والملكية المتنازع عليها إلى عدم تمكن عدد لا يحصى من العائلات السورية من استعادة منازلها أو أراضيها. غالبًا ما يجد العائدون أن ممتلكاتهم قد تم الاستيلاء عليها من قبلِ آخرين، مما يؤدي إلى مواجهات عنيفة وإخلاء قسري ونزاعات متزايدة. ويشكّل الوضع القانوني تحدياً كبيراً وصعباً، فبعض الممتلكات لها أكثر من مالك واحد بسبب المصادرة والبيع خلال مراحل مختلفة من النزاع. في المناطق المختلطة أو المتنازع عليها سابقاً، تتقاطع النزاعات المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات مع التوترات الاجتماعية والطائفية الأخرى المذكورة أعلاه، مما يعزز الانقسامات المجتمعية. كما أن التأخير في الوصول إلى آليات قضائية أو آليات استرداد عادلة (أو استبعاد بعض المجموعات العرقية) يؤدي إلى استمرار التمييز والحرمان الاقتصادي، ويزيد من حدة المظالم التي قد تتحوّل إلى عنف طائفي.

مخاطر حماية الأطفال: يواجه الأطفال مخاطر محددة تتعلّق بسلامتهم وحمايتهم في البيئة الحالية، بما في ذلك تقارير عن استمرار تجنيد واستخدام الأطفال من قبل جماعات مسلحة في بعض مناطق سوريا. ولا يزال العديد من الأطفال محرومين من الوصول إلى التعليم، ويشار إلى أن الخوف بين المجموعات العرقية يؤدي إلى زيادة حالات التسرب من المدارس، لا سيما في المناطق التي تشهد توترات شديدة. ويأتي ذلك في ظل وضع أساسي صعب بالفعل، حيث أفادت وزارة التربية والتعليم لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام أنه عند توليها الحكم، كان هناك أكثر من 2.4 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس و8500 مدرسة خارج الخدمة أو غير مؤهلة بسبب تدميرها جزئيًا أو كليًا. وإلى جانب حرمان الاطفال من التعليم، يزيد هذا الوضع من مخاطر تعرض الأطفال للعنف عبر الاستغلال والتطرف عبر الإنترنت، وهشاشتهم أمام التجنيد أو إعادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وتكون هذه المخاطر عالية بشكل خاص بالنسبة للأطفال العائدين بسبب الحواجز اللغوية.

> "هناك العديد من الأطفال في مناطق مختلفة من البلاد يحملون أسلحة، ومستعدون للتعبئة من أجل شخص ما أو جماعات أخرى والانضمام إلى أي جماعة مسلحة. إنهم ينتظرون فقط أن يتم تعبئتهم".
>
> موظف في منظمة غير حكومية دولية

المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة : يمثل الأشخاص ذوو الإعاقة نسبة كبيرة من السكان، إلا أنه لا توجد إحصاءات دقيقة متوفرة عنهم. ذكر العديد من المشاركين أنهم ما زالوا من بين الفئات الأكثر إهمالاً واستبعاداً. ويعود هذا الإقصاء جزئياً إلى الربط المتصوّر بين الإعاقة الجسدية والمشاركة السابقة في الأعمال القتالية .ويشكل الاستبعاد الاجتماعي، إضافة إلى عدم إمكانية الوصول نتيجة البنية التحتية غير المؤهلة والاستبعاد من السياسات نفسها، انتهاكاً لحقوق الأفراد ويزيد من مخاطر تعرضهم للعنف والإهمال والاستغلال أو الإساءة، لا سيما في مواقع النزوح.

أعمال الانتقام والعنف المرتبطة بالهوية: شارك عدد ممن تم لقاؤهم مخاوف تتعلق بالانتقام والثأر المرتبطين بأحداث الماضي. وفي ظل غياب آليات مساءلة تحظى بثقة واسعة، أفادت بعض المجتمعات المحلية أن الأفراد قد يسعون إلى الانتصاف خارج النظم الرسمية.
وقد وُصفت المخاطر بأنها شديدة بشكل خاص بالنسبة للأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بجماعات سياسية أو عرقية أو دينية منافسة، وكذلك بالنسبة لأقارب الجنود السابقين. وقد وُصفت عمليات الاختطاف والقتل بأنها شكل من أشكال الترهيب أو الانتقام، كما ذُكرت عمليات اختطاف النساء والأطفال.

العنف القائم على النوع الاجتماعي: تم توثيق المخاطر الخاصة بالنساء والفتيات منذ فترة طويلة من قبل الجهات الفاعلة في مجال الحماية في جميع أنحاء البلاد، ومع ذلك لوحظ خلال التقييم أن التغيير في السياق السياسي قد أدى إلى تفاقم هذه المخاطر بدلاً من تحسينها، نتيجة زيادة حالة عدم اليقين والفقر وانعدام الأمن. وقد أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى أن السكان العائدين، أو أولئك الذين يحاولون العودة، يواجهون مستويات من الضغط النفسي التي تفوق التوقعات بكثير مما يؤدي إلى زيادة العنف بين الأزواج أو على مستوى الأسرة.

بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء وتسعى إلى العودة، برز قلق خاص بسبب التمييز في الوصول إلى الخدمات للنساء غير المصحوبات برجال. وأُشير مراراً أمام فريق التقييم إلى الأعراف الاجتماعية الراسخة التي توصم النساء على أساس حالتهن الاجتماعية، كالمطلقات والأرامل. بالنسبة للبعض في شمال شرق البلاد، هناك مخاوف من أن المكاسب الإيجابية المتعلقة بالسياسات المنفذة التي تهدف إلى تحسين المساواة بين الجنسين قد تضيع إذا تمت مركزية المؤسسات مع بقية البلاد.

أشارت مجتمعات محلية في مناطق مختلفة إلى تزايد العنف الالكتروني والابتزاز والتهديدات التي تستهدف الشابات، على الرغم من الشعور الواضح بالخجل والحرج من التطرق للحديث عن مثل هذه الأمور. وأشار العديد من المعنيين إلى وجود صلة واضحة بين الصحة النفسية والتفكير بالانتحار نتيجة لهذا الاستهداف.

"لم يقتصر الضرر والدمار على تدمير البنية التحتية أو الحجارة، بل أثر أيضًا بشكل عميق على البشر أنفسهم - إن إصلاح حياة البشر وتعافيهم وترميم العلاقات بين المكونات أمر ضروري بقدر أهمية إعادة الإعمار."

مسؤول حكومي في قطاع التعليم، دمشق

إن حجم مخاطر الحماية احتياجاتها التي تواجهها المجتمعات السورية يتطلب استجابة عاجلة وشاملة. وتعكس جهود المجتمع المدني السوري والمجتمعات المحلية في مواجهة هذه التحديات مستوى كبيراً ومهمّاً من حيث الحيوية واستعداد الكثيرين لدعم السلامة والتعافي وتحقيق السلام المستدام.

وقد شملت الجهود المحلية التي استكشفها فريق التقييم المرافقة الوقائية، والدعم النفسي والاجتماعي، وإجراءات بناء السلام مثل مبادرات الحوار التي تقودها النساء، وبرامج تدريب وتوجيه للشباب، وإنشاء لجان للمصالحة. وفي الوقت نفسه، تعاني هذه الجهود من نقص التمويل، وهي منفصلة عن الإطار المؤسسي الأوسع، وغالباً ما تكون تطوعية وتعتمد على حسن نية الأفراد، بدلاً من أن يتم توفير الموارد لها ودعمها وتنسيقها بطريقة تعكس حجم الاحتياج. أبدت المجتمعات المحلية اهتمامًا مشتركًا بجهود بناء السلام والاستجابة المجتمعية، ولكنها أعربت أيضًا عن مخاوفها من الانتقام وردود الفعل الاجتماعية السلبية في بعض المناطق.

وفي حين تسعى العديد من المنظمات غير الحكومية (NGOs) إلى توسيع نطاق برامج التماسك الاجتماعي وبناء السلام، فإنها تظل محدودة من حيث النطاق والموارد، وغير قادرة على تغطية الاحتياجات في جميع أنحاء البلاد، خصوصاً في المناطق التي تشهد توترات حالية وتصعيداً محتملاً. وعلى الرغم من أن هذه لحظة حاسمة بالنسبة لسوريا من حيث سلامة المدنيين وإرساء أسس قوية للتعافي والسلام المستدام، إلا أنها تأتي في وقت يشهد فيه التمويل المخصص للعمل الإنساني وبناء السلام (أو التنمية) انخفاضا على المستوى العالمي، مما يؤثر على قدرة جميع الأطراف الفاعلة على مواجهة هذه اللحظة.

تعتمد العديد من استجابات بناء السلام وحماية المجتمع الحالية بشكل شبه كامل على الأطر والآليات والمجموعات المجتمعية التي قادتها ووضعتها المنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية)، بدلاً من أن تكون مرتبطة بآليات المجتمع القائمة أو مستمدة منها أو تعززها. وقد أعرب العديد من المعنيين من منظمات ومجتمعات محلية، عن قلقهم من أن هذا قد أدى إلى عدم قبول المجتمعات المحلية لهذه المبادرات، واعتبروا ذلك نقطة ضعف قد تقوض في نهاية المطاف تأثير واستدامة هذه الجهود.

تسعى العديد من المنظمات غير الحكومية على تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال البرامج الحالية أو تحاول الآن توجيه برامجها لتحقيق ذلك، لا سيما عبر استخدام سبل العيش والبنية التحتية كحوافز. ولهذه المبادرات تأثيرات متفاوتة، حيث أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى الاستدامة المحدودة لمثل هذه المبادرات، لا سيما تلك التي يتم تمويلها من خلال دورات تمويل قصيرة الأمد. كما أشار المشاركون إلى أن هذه الحوافز لا تكفي في كثير من الحالات لسد الفجوات العميقة القائمة بين المجموعات، وأن كثيرينمنهم يخشون رد فعل أصدقائهم أو جيرانهم إذا شاركوا في هذه المبادرات.

كما أثيرت مخاوف بشأن الطبيعة اللاحقة أو العلاجية للاستجابات، مع التركيز على أن إدارة الحالات والخدمات اللاحقة للضرر، بدلاً من أن تكون الإجراءات استباقية ووقائية والتي يمكنها أن توقف العنف قبل وقوعه.

© 2025 Nonviolent Peaceforce

دعم السلام والحماية والتعافي في سوريا: الأولويات الرئيسية

يعد منع العنف ضد المدنيين وفي ما بينهم في سوريا والحد منه، واستخدام المساحة التي يوفرها ذلك من الأمان لتعزيز التعافي الاجتماعي وتحقيق السلام المستدام، أولوية بالغة الأهمية. ونظراً لهشاشة الوضع الراهن الذي تمر به سوريا، من الضروري القيام باستثمارات محددة الأهداف وفعالة في الوقت المناسب استناداً إلى الواقع الذي تواجهه المجتمعات المحلية وذلك من أجل ضمان مستقبل آمن للجميع. ويتطلّب ذلك تحليلاً واضحاً للمخاطر التي يواجهها المدنيون حالياً، ودعماً للجهود التي يمكن أن تستجيب لهذه المخاطر بطرق فعالة ومحددة الأهداف وقابلة للتكيف. وهذا يعني أن جميع الجهات الفاعلة من المجتمعات المحلية إلى المنظمات غير الحكومية إلى الحكومات المانحة الدولية - بحاجة إلى العمل على الأولويات التالية وتوفير الموارد اللازمة لها:

الحماية

فقط عندما يشعر الناس بالأمان (للتنقل والتحدث والتواصل مع أفراد مجتمعهم) يمكن أن يبدأ التعافي الحقيقي والخطوات نحو العدالة والمساءلة وإعادة إعمار سوريا. وقد بدأت بالفعل مبادرات محلية لتوفير الحماية والمرافقة، وهي تحتاج إلى استثمارات ملتزمة من الشركاء الوطنيين والدوليين على حد سواء. سيؤدي ذلك إلى خلق مساحات آمنة يمكن أن تزدهر فيها الحوارات والاجراءات الفعالة، وتمهد الطريق لاستثمارات فعالة ومستدامة في بناء السلام. يجب أن تشمل هذه المبادرات مفهوم السلامة بشكل شامل سواء على أرض الواقع أو عبر المساحات الالكترونية.

التواصل

على الرغم من وجود مبادرات للحد من العنف والاستجابة له في جميع أنحاء سوريا، إلا أنها متفرقة بين المناطق وعلى مختلف المستويات (مثل المبادرات المحلية التابعة لأطر المساعدات الدولية). ومن خلال ربط الجهود عبر هذه المناطق، يمكن توسيع نطاق التأثير، والاستفادة من التدريب والتوجيه وشبكات الدعم لزيادة التغطية والفعالية، والعمل على بناء الثقة بين المجموعات المختلفة التي تواجه تحديات مشتركة. توفر هذه الروابط أيضًا الأساس لإصلاح النسيج الاجتماعي في سوريا. وتعد مبادرات التماسك الاجتماعي وبناء السلام التي تساعد المجتمعات على تحديد الاحتياجات والقدرات المشتركة لحل النزاعات على مستوى المجتمع استثمارات ضرورية.

المشاركة

لكي تكون جهود بناء السلام ومنع العنف فعالة، يجب أن تكون شاملة. يجب أن تتضمن البرامج مشاركة فعالة من الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المتأثرين بمخاطر الحماية، وأن تكون مبنيّة على العمل المجتمعي والقيادة المحلية. وهذا يعني الاستماع بعناية إلى المجتمعات المحلية، والمشاركة في تصميم المشاريع والعمليات مع الفئات الأكثر عرضة لخطر العنف. كما ينبغي تعزيز المبادرات التي تقودها النساء والشباب باعتبارها نقاط انطلاق رئيسية لتوسيع نطاق التواصل الاجتماعي وتحقيق تأثير ايجابي الملموس في المجتمعات المحلية.

التكيف

سوريا بلد كبير ومتنوع، لذا يجب أن تعكس الاستجابات الاحتياجات والرغبات المحددة للمجتمعات المحلية. فالبرامج الشاملة والاستجابات النمطية تفشل في مراعاة الفروقات السياقية، وبالتالي فمن المرجح أن تفشل في تحقيق أهدافها. لذلك، ينبغي تعزيز المبادرات التي يقودها المجتمع المحلي والنساء والشباب وجعلها محور التركيز والدعم بشكل أكبر،ليس فقط كنقاط انطلاق للعمل على التماسك الاجتماعي، بل كجهات فاعلة رئيسية. فهي توفر المعرفة السياقية والعلاقات والمكية المحلية والاستدامة اللازمة لإحداث تغيير حقيقي داخل مجتمعاتها.

© 2025 Nonviolent Peaceforce